

فلسفة المماثلة والمخالفة عند ابن جني وأثرها في صياغة الأبنية في اللسان العربي - مقارنة صوتية- صرفية

the philosophy of assimilation and dissimilation in ibn jinni's thought and its
impact on the formulation of structures in the Arabic language: a phonetic-
morphological approach

الدكتور: بوعبدالله سمير

قسم اللغة والأدب العربي – جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية (الجزائر)

samir.bouabdallah@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2025/03/15

تاريخ القبول: 2025/01/23

تاريخ الإيداع: 2024/10/05

ملخص: يعدّ اللساني ابن جني (ت392هـ) أول من استنبط القوانين الصوتية للسان العربي من خلال ربطه الدرس الصوتي بالدرس الصرفي في مصنفه " سر صناعة الإعراب"، وفي ضوء نظرية المماثلة والمخالفة الداعمة لمعمارية التصريف العربي، يتناول هذا المقال آليات بناء الألفاظ وعلاقتها بتقارب الحروف وتباعدها من حيث المخرج والصفة، وما تسببه الحركات من مناورة صوتية، ناهيك عن خضوع أية عملية بناء إلى آلية قسمة التركيب ضمن حلقة اشتقاق لا متناهية، فكيف فسّر ابن جني هذه التغييرات التي تحدث في بنية الكلمة؟ وما علاقة ذلك باستنباط القوانين الصوتية للغة العربية في إطار نظرية صوتية متجانسة؟
الكلمات المفتاحية: لسان، منهج، مماثلة، مخالفة، تأليف، صياغة.

Abstract: The linguist Ibn Jinni (d. 392 AH) is considered the first to deduce the phonetic rules of the Arabic language by linking phonetic studies with morphological studies in his work " SIRR Sinā'at Al-I'rāb" In light of the theory of assimilation and dissimilation, which supports the structure of Arabic morphology, this article discusses the mechanisms of word formation and their relationship to the proximity and distance of letters in terms of articulation and characteristics. It also investigates the phonetic maneuvering caused by vowel movements. Additionally, any word production process is governed by the mechanism of compositional division within an infinite derivational cycle. How did Ibn Jinni explain these changes in word structure ? And how does this relate to

the deduction of the phonetic rules of the Arabic language within a cohesive phonetic theory ?

Keywords : language, approach, assimilation, dissimilation, composition, formulation

توطئة

يرتكز البناء الحرفي للكلمة في اللسان العربي على مبدأ التجاور الخطي الأفقي في تراكمية صوتية تنبع من مدركات حسية مادية محضة، وحسبنا في هذا المقام التذكير بما قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي حينما هم بوضع معجم العين ((وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وَجَدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنَّها زائدة على البناء. وليست من أصل الكلمة))¹.

وفي نص كهذا يلفت الخليل انتباهنا إلى شيئين جوهريين:

أولهما. آلية الاقتصاد اللغوي التي تؤلف بها الألفاظ العربية في أصل وضعها.

وثانيتها. خضوع عملية بناء أي لفظ في اللسان العربي إلى آلية قسمة التركيب؛ حيث تتفتق كل مجموعة أحرف أصلية عن مجموعة أخرى فرعية تعضدها أصول جذرية، ضمن حلقة اشتقاق محورية كأنه انبجاس خلية من أصل خلية أو هو عملية توافقية تبادلية، تتسابق فيها الأحرف والأصوات لغاية معجمية.

وبهذا المسار استطاع الخليل إخراج أول معجم صوتي جامع، حشد فيه عددا لا متناهيا من الأصول والأبنية وضعها للعرب خاصة وللمسلمين عامة، فيكون بهذا الصنيع البديع قد فتح بابا عظيما من أبواب الدراسات اللسانية لا يبنى ظاهرها عن باطنها؛ تمتزج فيها المباحث الصوتية بالأراء النظرية العلمية وتنسجم فيها الوقائع الإجرائية بالمنطلقات القواعدية؛ لأنه ببساطة أدرك القيمة التي تمثلها ظاهرة المماثلة الصوتية للألفاظ العربية انطلاقا من أوصاف الحروف ومخارجها.

وغير بعيد عن هذا المؤسس الأول نلتقي مع تلميذ من تلامذته الأخيار – والذي يعتبر امتدادا طبيعيا لحلقة البحث اللساني العربي – ألا وهو العبقري ابن جني (ت392هـ) الذي تلقف العلوم اللسانية من أفواه علماء كبار كأبي علي الفارسي (377هـ) و السجستاني(248هـ)، و أسهم أيما إسهام في منطق التجريد والتمثيل العلمي لبنى الكلم في اللسان العربي من خلال تعليقاته العلمية الميسرة واستنباطاته المقنعة التي أغرق بها متون مؤلفاته البديعة يأتي على رأسها مصنف ((الخصائص))

و ((سر صناعة الإعراب)).

فماذا أضاف ابن جني على بناء الخليل؟ وماهي أطر وركائز التعليل اللساني التي وضعت للباحثين والمتعلمين على حد سواء؟

كيف نظر ابن جني إلى عملية البناء والتأليف في الألفاظ العربية؟ ما هي أهم إبداعاته واجتهاداته في إطار المدرسة الخليلية الكبرى؟ ما هي حدود المماثلة والمخالفة؟ وما علاقتها بقسمة التركيب؟

أولا - ابن جني ونظرية قسمة التركيب

بادئ ذي بدء حري بنا في هذا المقام التعرف على مفهوم قسمة التركيب وعلاقتها العلمية بالنظرية اللسانية من حيث البنى والمقاطع، ومن جهة التأليف والتقسيم، كلٌّ في حقله وبيئته المعرفية. يعد مصطلح قسمة التركيب وهو في الأصل تعبير رياضي محض، من مقاييس ومعايير ضبط الوحدات الصرفية في اللغة العربية، فإذا كان الميزان الصرفي (ف ع ل) تعميم في شكل قاعدة صورية توزن به الألفاظ لغاية وظيفية، فإن معيار قسمة التركيب ينبعث من كون الكلمة في اللسان العربي هي نتاج قسمة تركيبية لحروف وأصوات على مُثُل مُعَيَّنَة محدودة العدد، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد المفهوم على حد تعبير الباحث الحاج صالح (رحمه الله تعالى) من خلال تتبع كل حرف من أحرف الكلمة وتعيين ما يقابله من كلمة أخرى ((أو بلغة الرياضيات أن تجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي تتألف منها مجموعتان فما فوق، وهذه العلاقة هي تطبيق من نوع المقابلة بالنظير Bijection. وهكذا تستنبط الصيغة الجامعة التي تنتهي لها كل الكلمات))².

فلو أخذنا على سبيل المثال كلمة: استقام بوصفها فعلا مزيدا بثلاثة أحرف (ا س ت) حاصل قسمته التركيبية منوط بالفعل الثلاثي المجرد الأجوف(قوم) لآته معتل الوسط؛ أي هو من جهة حامل للجزر الوضعي المنبئ عن الأصل، ومن جهة أخرى قابل للتمدد لأن احتمالية دوران أبنيته (حروف المباني) من خلال مبدأ التحويل والتقليب الذي أخرجه الخليل من بدائع صنعته، فينتج عن الجزر الواحد عدة أبنية: كثير منها مستعمل (قول ، قلو، وقل، ولق، لقو، لوق) وقليل منها مهمل.

ولابن جني في هذا المسار باع طويل وعلم غزير، وهو لم يدع مشكلة ولا مصطلحا مما يدور في فلك البحث اللساني المتصل إلا وأشار إليها بعين الدارس المتفحص والباحث المتمرس؛ وبخاصة حين يعالج قضايا تمتزج فيه المباحث الصرفية بالتعليقات الصوتية في مسارات تشابهية وتناظرية، وقد خلت من بعده المقولات؛ ((أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفأة على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو سس وطس وظث وئظ وضش وشض وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه))³.

فلا يخفى على دارس ما تحمله هذه العبارات، وكأنه سابق لعصره نافع لغيره لا يحجبنا عن معانيه ودلالاته إلا هذه الكلمات الساترة، ولعلمه بأصول ومبادئ هذه المعادلة القيمة نراه يبين مفهوم ((قسمة التركيب)) وعلاقتها الوطيدة بالأصول الموثقة والمتجذرة في أي بنية لفظية؛ مهملة كانت أو مستعملة، وبأن ضابط هذه القسمة الأساس، والموجه الدقيق لكيفية أطرادها في الاستعمال أو شذوذها يرجع لمعيار آخر هو الاستثقال الذي يخلفه تقارب المخرج، فمتى ((تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما

نحو أرل، ووتد، ووطد يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام. وكأن ضعف اللام إنما أتاهما لما تشريه من الغنة عند الوقوف عليها))⁴.

والأقوى في نظر ابن جني هو ما يتطلب نفساً أكثر ولذلك وسمه بالأثقل لأن العرب إنما يقدمون الأثقل في كلامهم ويؤخرون الأخف؛ ذلك بأن المتكلم في أول نطقه يكون أقوى نفساً وأظهر نشاطاً فيبدأ بالأثقل صوتاً، حينئذ يخرج شطأه حتى يستغلظ المقطع الصوتي فيستوي على سوقه، وهو سر من الأسرار التي حملها كتابه القيم ((سر صناعة الإعراب))؛ لأنه في نظرنا مستودع أسراره ومورد أفكاره، وبأسلوب العلماء الحدائق أرباب الصناعة الذين جاوزت شهرتهم الآفاق؛ نراه يخط بيمينه ما يؤسس بقوله: ((وأذكر أيضا الحروف التي هي فروع مستحسنة، والحروف التي هي فروع مستقبحة، والحركات التي هي فروع متولدة عن الحركات، كتفزع الحروف عن الحروف. وأذكر أيضا ما كان من الحروف في حال سكونه له مخرج ما، فإذا حرك أقلقته الحركة، وأزالته عن محله في حال سكونه. وأذكر أيضا أحوال هذه الحروف في أشكالها، والغرض في وضع واضعها، وكيف ألفاظها ما دامت أصواتا مقطعة، ثم كيف ألفاظها إذا صارت أسماء معربة، وما الذي يتوالى فيه إعلالان بعد نقله، مما يبقى بعد ذلك من الصحة على قديم حاله، وما يمكن تركيبه ومجاورته من هذه الحروف وما لا يمكن ذلك فيه، وما يحسن وما يقبح فيه ما ذكرنا، ثم أفرد فيما بعد لكل حرف منها بابا أغترق فيه ذكر أحواله وتصرفه في الكلام، من أصليته وزيادته، وصحته وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه))⁵.

ولذلك يعز على القارئ المتبصر تجاوز هذا التصور الخطير الذي أوحى به كاتبنا عبر هذه الصياغة العجيبة، إذ نراه فجأة ودون سابق مقدمات يكشف لعشاق العربية سلسلة من الحلقات المعرفية، جاعلا لها مسميات تستفز كل من يقرأها ويقف على عتبات دلالاتها، فقد نظر إلى أصل البناء والاشتقاق فجعلهما جملة من الشروط والعلات؛ كيفما تفاوتت طبيعته وتفاضلت صفاته وتباعدت مخارجه، وهو في صورته وصيغته أصوات مكونة من حرف الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو. (وهنا نلاحظ ابن جني يرغب عن الترتيب الصوتي الذي وضعه الخليل وتلميذه سيبويه).

ثم ينتقل بك إلى فحص للأصوات فيبالغ في ذكر الشروط والعلات، بعضها يلخص أثر التجاور حال اجتماع صوتين أو أكثر (ما عذب وساغ إيلافه وما تذبذب فتنافرت حروفه)، وهو احتمال قائم مادام المتكلم يوازن بين الطبيعة الوصفية للحروف من ناحية وبين حتمية المخرج الطبيعي للحرف من ناحية أخرى؛ فمعظم اللسانيين قد اتخذوا التقارب أو التشابه أو التماثل الصوتي أساسا لتوزيع الحروف على حد تعبيرهم.

ومن نتائج هذا الفحص والانتقاء تنبجس ثنائيات تقابلية، وأزواج تناظرية تتراوح بين أن تكون الحروف (التي هي في أصلها مقاطع صوتية):

أ. فروعاً مستحسنة؛ تدعوها فتأتيك سعيًا.

ب. فروعاً مستقبحة يبغى بعضها على بعض كأنها فوج مقتحم غير مرحب به.

والحركات إما: فروع متولدة عن الحركات، كتفرع الحروف الفرعية عن الأصلية وهو ما يعرف بكيمياء الحروف. ومن حيث المخرج؛ فإذا حُرِّك استفزته الحركة، وإما في حال سكونه وأحوال هذه الحروف في أشكالها، والغرض في وضع واضعها (إشارة إلى تركيزه على حروف المباني)، ما دامت أصواتا مقطعة حتى صارت أسماء معربة فيتوالى فيه إعلان بعد نقله مما يبقى بعد ذلك من الصحة على قديم حاله. وإما يمكن تركيبه ومجاورته من هذه الحروف وما لا يمكن ذلك فيه. من أصليته وزيادته، وصحته وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه.

فتجد السلسلة مترابطة ومحبوكة تبدأ بمعرفة الحد الأقصى من الصفات كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والانخفاض، والقلقلة - فبالصفات يحصل التمييز بين الأصوات (ما دامت أصواتا مقطعة) - وتنتهي بإدراك الوظائف والتمييزات، وكل ما يدخل في باب التغييرات كالإعلال والقلب والإبدال، فغاية الأصوات مهما تباعدت واختلفت هو تحقيق الانسجام والمجانسة في أنفس الكلم قبل أن تدخل التركيب.

وعليه يحصل لدينا تصور لمقاربة تناسبها الثنائية التالية:

أ. مناسبة الاستحسان والاستقباح من حيث العذوبة والسلاسة إذا كان شرط التألف منشؤه المخالفة أو التباعد.

ب. ما يمكن تأليفه ومجاورته من هذه الحروف وما لا يمكن ذلك فيه من حيث التنافر والتناكر إذا كانت غاية التألف منشؤها المماثلة أو المجانسة.

ثانياً. آلية التداول بين المماثلة والمخالفة في ظن ابن جني

لقد كان لسببويه قصب السبق في مجال الدراسات الصوتية العربية ومصنفه (الكتاب) - في نظر كثير من الباحثين - أقرب للمصنفات الصوتية منها إلى المدونات النحوية الشاملة.

ولتوضيح مفهوم المماثلة في موضوعنا هذا نحتاج للاعتضاد برأي سببويه الذي نجده متوارياً في باب الإدغام، إذ بعد أن مهد لأصول الباب جرفه الحديث والاسترسال إلى التوصيف فنعت الحرف الذي يُضارَع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارَع به ذلك الحرف وليس من موضعه؛ فعبر عن المماثلة بكلمة المضارعة التي تعني المشابهة؛ فبدأ بمضارعة حرف لحرف آخر في الموضع نفسه، نحو الصاد والبدال فقال: ((فأما الذي يضارَع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال، وذلك

نحو: مصدر و أصدر والتصدير لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة(..) ضارعوا به أشبه الحروف بالبدال من موضعه وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مطبقة ولم يبدلها زايا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق.(...) وسمعنا بعض العرب الفصحاء يجعلها زايا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهبا في الإدغام. وذلك قولك في التصدير: التزدير(..)⁶.

وعليه فقد جمع سيبويه بين الحاليين، الجواز والمنع، فهو حين أنكر المماثلة التي تستوجب استبدال صوت مكان صوت أو بمعنى أدق إدغام الصاد (وهو من حروف الإطباق المستعلية) بحرف الدال الذي يخالفه في الصفة والمخرج، فالبدال حرف مجهور شديد غير مطبق فبرر لذلك ببعد المناسبة الصوتية التي تفصل بين صوت الصاد والبدال وحين أجازها اختار لها صوت بين المنزلتين؛ فجعل مكان الصاد حرفا هو الزاي قريب من مخرجها من جهة ويناسب الدال ويجانسها في بعض صفاتها من جهة أخرى؛ فيكون أكثر ملاءمة للبدال، مما يوحي بأن سيبويه قد تكفل بتبيين دلالة المماثلة في الحقل اللساني المعاصر، وبأنها لا تخرج عن مفهومي: الإبدال والإدغام، ولسنا هنا بصدد تعريف القراء بهما ولا الخوض في أصولها وعلاقتها لأن جميع مصنفات الصرف والتصريف والقراءات وأحكام التجويد تفيض بقواعدهما و ضوابطها، إنما أردنا ما هو أبعد من مجرد الإشارة إليهما وهو تقريب الأصول التي تقادمت ركائزها من منطلق البحث والتقصي في متون ومصنفات ابن جني وإبراز أهم ما جادت به قريحته في هذا المقام.

1. انتقال الحركة من الأقوى نحو الأضعف

إذا التقى المثلان ((أحوال هذه الحروف في أشكالها))، نحو: الرءان والباءان والبالان، فإذا كانا متحدين في الصفة والمخرج جاز:

أ. الإدغام؛ نحو ((نَمُدُّ له)) (مريم/79)؛ ويمثل في نظرنا مماثلة تامة.

ب. التجاور الطوعي أو الإظهار أو الفك؛ نحو ((فَلْيَمُدُّ له الرحمن)) (مريم/75) ويمثل هنا مماثلة ناقصة أو جزئية.

وجدلية التأثير والتأثر بين الصوتين المثليين في هذا المثال ونحوه يسيرها موضع الحركة (الصائتة) بناء على قول ابن جني ((واعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله، أو معه، أو بعده))⁷، فمناطق الإدغام عنده لا يوصف من حيث وظيفته التيسيرية الموقوفة على طبيعة النطق بالمثليين حال تجاورهما، إنما علة الإدغام عنده مرجعها إلى موضع الحركة بعد الحرف؛ ((فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أن الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده، وأيضا لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلا))⁸.

وهذا هو الأساس الأول الذي ينبغي الالتفات إليه والتعويل عليه، ونعني به مدى قابلية الحرف لاحتواء الحركة المنوطة به في جميع أحواله التأليفية، وهو تفسير موضوعي لقوله فإذا حرك أقلقته الحركة.

فنخلص إلى القول بأن الضابط الأول المنظم لظاهرة المماثلة في اللسان العربي مردّه موقع الحركة التي تصاحب الحرف عند بناء أية كلمة، ذلك بأن وجود الحرف سابق على وجود الحركة، يدل ذلك على أنك تلفظ حرفا ساكنا دون حركة، غير أنه لا يمكننا نطق حركة دون وجود حرف،
و أما إذا التقى المتجانسان نحو الطاء والتاء (وهما حرفان اتحدا مخرجا واختلفا صفة)؛ وهذا النوع من التأليف يمثل الكثرة الغالبة والمهيمنة على أبنية الألفاظ العربية، لأنه يراعى في اختيار الصوت، بناء على مدى توفر عنصر الخفة، و بأن يكون له ساعة التللفظ قيمةً صوتية ليست بارزة، وأن يكون في الأخير لتلك القيمة الصوتية معنى محسوبا على ما أثره المتلفظ من أصوات على حساب أصوات أخرى غائبة أو هي في حكم الغياب. ففي قوله تعالى: ((مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)) الكهف/82 مقابل لقوله تعالى ((مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)) الكهف/78.

فالطاء والتاء حرفان اتحدا مخرجا واختلفا صفة، فالطاء مفخمة مجهورة مطبقة تأتي أصلا والتاء مرققة مهموسة مخففة تكون غالبا زائدة، وهما في الكلمتين السابقتين أديا وظيفية صوتية سالبة لأن الفعل ((تسطع)) تكررت التاء فيه مرتين يفصل بينهما حرف السين (وهو مهموس مرقق) يأتي أصلا وزائدا توسطت مجاورتها تاءين مزيدتين؛ الأولى تاء المضارعة والثانية تاء الافتعال. فأسفر حذف التاء على صورتين لمعنى الفعل؛ الأولى تفرق بين الخفة والثقل تماشيا مع سهولة الموقف وصعوبته في هذه الرحلة الشاقة، والثانية تفصح عن معنى ثانٍ للكلمة وهي أن تسطع جاءت لمعنى تظهر من السطوع.

وإذا التقى المتقاربان فإن التأليف يكون إما:

أ- تنضيد بين حرفين تقاربا مخرجا وصفة

ك (اللام والراء) و (العين والهاء) و(التاء والثاء): فإنك لا تجد حرفين مما تقاربا مخرجا في تأليف واحد، لأن قرب المخرج في بنية اللفظ الواحد سيؤدي لا محالة إلى تهافت البناء وتراخي أحرفه إن لم يكن تنافرها على الإطلاق، وفي ذلك يقول ابن جني: ((وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا، وإن تجشموا ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين، وذلك نحو: "أرل" و"ورل" و"وتد" و"محتد"، فبدأوا بالراء قبل اللام وبالتاء قبل الدال لأنهما أقوى منهما))⁹.

ولذلك بنيت معظم ألفاظ اللسان العربي على ضوابط صوتية متينة تراعى فيها مسألة تعدد المخارج فلا تجد في العربية كلمة تبدأ بحرفي القاف والكاف(كق) ولا حرفي (ك ق) ولا(قج) ولا(جق).

((واعلم أن أقل الحروف تألفا بلا فصل حروف الحلق، وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، وذلك نحو: هدأت، وخبأت، وعبء، وخيعل، وغيمب، وحضأت النار، وحطأت به الأرض، فهذه حال هذه الحروف، وحكمها ألا تتجاوز غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع))¹⁰: وهي مواضع محدودة الاستعمال، نادرة الأداء، قليلة البناء:

منها ما ابتدأ بالهمزة نحو: كلمة: أهل وأحد وآخر، والموضع الثاني ما كان فيه ائتلاف بين العين والهاء كالعهد والعين، والثالث نجده مبني على ائتلاف بين حرف العين والحاء ولا يكونا فاءً للكلمة نحو: بخع فهو باخع، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مرتين: الأولى في سورة الكهف في قوله تعالى: ((فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا)) الكهف/6؛ وهي بمعنى: مهلك نفسك حسرة. والموضع الثاني في سورة الشعراء في قوله تعالى: ((لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)) الشعراء/03؛ وهذا إنما يدلّ على ندرة مثل هذا البناء في لسان العرب لعله التجاور الصوتي المستكره.

ناهيك عن وضعهم هذا الشرط المبين في أي بناء ينحت من أصوات متجاوزة متنافرة؛ ويتمثل في قولهم دائما ((حتى يفصل بينها بحرف ثالث)).

ب - تنضيد بين حرفين تقاربا صفة فقط لا مخرجا

نحو الذال والجيم والصاد والضاد والسين، وكل ما جاز استنطاقه من أصوات متماثلة في الصفات فحكمها يتراوح بين الرفض والقبول أي بين قلة الاستعمال وكثرته، مثل التاء والكاف فهما متحدان في جميع الصفات. والتاء والحاء والهاء متقاربة في جميع الصفات وكذلك الجيم والذال دون أنت نغفل عن حروف المد أو اللين كالواو والياء المتحركان.

ولا أدل على ذلك قواعد الإبدال التي ليس لها سبيل أو وظيفة إلا إعادة تقويم المتتاليات الصوتية المتجاوزة بفعل هذا التقارب فيبديل بعضها من بعض مثنى وثلاث ورباع، نحو: فم وست ودعاء.

ج - تنضيد بين حرفين تقاربا مخرجا لا صفة

و يأتي على رأسها وفي مقدمتها أحرف الحلق وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، ((فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل))¹¹، وهنا منتهى الصنعة ومأل الحكمة وهو شرط تباعد المخرج الصوتي لكمال اللفظ وتمام النطق وقوة البنية.

ثالثا. المخالفة ودورها في إحكام الكلمة

للاطلاع على مفهوم المخالفة عند ابن جني يتبين لنا بعد القراءة والتدقيق بأنه عقد بابا في كتابه الخصائص وسمه ب((باب: في العدول عن الثقل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف))؛ أودعه عبارات توضح مذهب العرب في التأليف بين الحروف إذا كانت هذه الأخيرة من باب توالي ((للأمثال إذا ثقلت لتكريرها فيتترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان))¹².

وضرب مثلا على ذلك بلفظ حيوان التي أصلها: حيان؛ فلما أثقل توالي الياءين بناء الكلمة أبدلوا واوا فرارا من الثقل وطلبوا للخفة التي هي رأس الحكمة فيما يطلب من المتكلم أو يلتمس من السامع.

وفي عموم الكلام أراد ابن جني أن يبين بأن المخالفة - التي هي عكس المماثلة - إنما تعالج بالإبدال في حال المضعف و ((إنما كرهوا التضعيف في دَوَان فأبدلوا ليختلف الحرفان فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا: دَيَان فيعودوا إلى نحو مما هربوا منه من التضعيف وهم قد أبدلوا الحيين إلى الحيوان ليختلف الحرفان فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما في ديوان لم يبق هناك مطلب))¹³.

وتصحح بالقلب وألية الإعلال: وهو كائن في تحليل ابن جني في الأفعال الجوفاء على نحو ما ذهب إليه في الأفعال التالية: قام: قَوْمَ، وفي خاف: خَوْفَ، وفي طال: طُولَ، وفي باع: بَيْعَ، وفي هاب: هَيْبَ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فرغبوا عن الواو والياء إلى لفظ تَوَمَّن فيه الحركة وهو الألف، وسَوَّغها أيضا انفتاح ما قبلها فهذا هو العلة في قلب الواو والياء، في نحو قام وباع وليس كون الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك.

لأن الحركات إذا كانت بعضها للحرف، فالحرف كلُّ لها، وحكم الجزء في هذا تابع لحكم الكل، فكما أن الحروف التي نشأت عن إشباع الحركات بعد الحروف المتحركة بها، فكذلك التي هي أبعاضها وأوائل لها وأجزاء منها في الرتبة بعد الحروف المتحركة، وهو مدار النسق وأساس الاتساق. ولعل هذا المسوغ الوظيفي هو ما دفعهم إلى القول بوظيفية الإدغام في تقويته للضعيف المتهافت؛ كما قالوا: قرن أَلوى وقرون لِيٍّ، فصححو الياء الأولى وإن كانت ساكنة. مضموما ما قبلها، من قبل أنها قويت بالإدغام، فحصنها عن القلب.

خاتمة

وقصارى القول نصل إلى ما وصل إليه ابن جني من أن مطالب الاستعمال في حال المتكلم الناطق باللسان العربي تحتم عليه الموازنة بين كفتي المماثلة والمخالفة لمعالجة بعض التغييرات العارضة على بنية الكلمة طلبا للخفة واليسر والسهولة في النطق، واقتصادا في الجهد المبذول، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على متانة وقوة الكلمة، وهي الغاية المنوطة والثمرة المطلوبة وقد جاء ذلك وفقا للمبادئ والقوانين التالية:

أولا. تبني الألفاظ العربية وفقا لمتطلبات الانسجام وموانع التجانس.

ثانيا. اتساق الأبنية لا يصلح إلا بالنظر في وظيفة الإدغام و القلب وتقويتهما للضعيف المتهافت.

ثالثا. تأصيل الحركات (الألف والواو والياء) وانتسابها أصالة ل (س).

رابعا. وقد عبر عنه بمصطلح التجاذب بين حركات المد القصيرة وحركات المد الطويلة.

خامسا. مفتاح التأليف يترنح بين المماثلة والمخالفة بناء على تقارب مخرج الحرفين أو تباعدهما.

¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تج: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج م ع، دت،

- ² ينظر: الحاج صالح، 2007، النظرية الخليلية الحديثة-مفاهيمها الأساسية-، كراسات المركز، ع:04، الجزائر، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ص 71 وما بعدها.
- ³ ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ج1، ص104.
- ⁴ المرجع نفسه، ص104، 105.
- ⁵ ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993 ج1، ص4، 5.
- ⁶ سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج م ع، ط2، 1982، ج4، ص477.
- ⁷ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص28.
- ⁸ المصدر نفسه، ص28.
- ⁹ المصدر نفسه، ص814.
- ¹⁰ المصدر نفسه، ص812.
- ¹¹ المصدر نفسه، ص812.
- ¹² ابن جني: الخصائص، ج1، ص18.
- ¹³ المرجع نفسه، ص18، 19.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم رواية حفص.

- 1- ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ج1.
- 2- // // سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993 ج1.
- 3- الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة-مفاهيمها الأساسية-، كراسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ع04، الجزائر، 2007،
- 4- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج م ع، دت، ج1.
- 5- سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج م ع، ط2، 1982، ج4.